

## منح بحثية في العلوم الاجتماعية

### محتويات المقترح / المشروع البحثي

يتقدم الراغبون في المشاركة بمشروع مفصل متضمناً الفقرات التالية:

#### أ - إشكالية البحث أو المشكلة البحثية

تقديم عرض واضح لإشكالية البحث يتبعها عرض صيغة فرضية العمل، وبيان تفسيري (شرح) لأهداف الدراسة المقترحة وأغراضها وحدودها. فكل مشروع بحثي لا بد أن يركز على مشكلة معينة ولا بد أن يقوم الباحث بتحديد طبيعة وأهداف البحث في جزء منفصل تحت عنوان إشكالية البحث أو المشكلة البحثية. وهو ما يتطلب مناقشة علاقة المشكلة البحثية بالسياق العام الذي تقع في إطاره هذه المشكلة النطاق الزماني والمكاني والمجالي للمشكلة البحثية وأهدافه ودلالاتها.

فإذا كان المشروع البحثي يتناول قضية المشاركة السياسية للمرأة في دولة من الدول فمن الأفضل أن يقدم الباحث الأعراس الميدانية للمشكلة من خلال إحصاءات رسمية وبعض الإشارات إلى دراسات سابقة بما يوضح أهمية المشكلة.

وعلى هذا فإن الباحث مطالب بأن يقنع القاريء بأن المشكلة التي سيركز عليها الباحث هي مشكلة ذات دلالة وأهمية فضلا عن طابعها الجدلي أي الذي يثير نقاشات داخل المجتمعات المعنية. فالهدف من البحث العلمي عموما ليس مجرد سرد الوقائع أو توضيح ما هو واضح وشرح ما لا يستحق النقاش. وعلى هذا فالباحث مطالب بشرح أهمية البحث من المنظور الأكاديمي (الأهمية العلمية)، وأيضاً بيان النواحي العملية للبحث وإبراز أي استنتاجات ممكن أن تفيد بطريقة أو بأخرى في تحسين الأوضاع الراهنة في مجتمعهم. قد تكون الأبحاث المقترحة نظرية أو تطبيقية ولكن على الباحث أن يوضح العلاقة بين بحثه وبين الهدف العام ألا وهو رصد وتفسير أوضاع المرأة العربية بهدف تحسينها وتطويرها.

وعادة ما تتميز المشاكل البحثية الجادة بأنها تدور حول:

- 1- تأكيد وجود أدلة جديدة لتأكيد انطباق بعض النظريات أو المقولات النظرية الشائعة في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الباحث.

2- محاولة الفصل في بعض الخلافات التي قد توجد في بعض الأدبيات حول ظاهرة معينة بترجيح صحة نظرية على أخرى في القضية موضع النقاش.

3- ملء الفراغ في المعلومات بشأن ظاهرة بذاتها.

4- تقديم مفاهيم جديدة أو طرح نظريات أو مقولات نظرية جديدة.

أهم الأخطاء التي يقع فيها الباحثون عند صياغة المشكلة البحثية:

1- المشروع يعرض موضوعا للبحث وليس مشكلة بحثية.

2- المشروع يتضمن عددا كبيرا من المشاكل البحثية والتي قد يكون من غير الممكن أن يتناولها باحث واحد في بحث أو رسالة.

3- وصف المشكلة البحثية يتسم بعدم الوضوح وعدم تحديد الهدف من المشروع البحثي.

4- المشكلة البحثية غير ذات دلالة علمية و/أو عملية على نحو لا يقنع القاريء بوجود المشروع البحثي.

5- المشروع البحثي يطرح مشكلة بحثية تم تناولها بكثافة في الأدبيات دون توضيح السبب الذي يدعو الباحث للقيام بهذا البحث.

6- رغم أهمية المشكلة البحثية، يفشل الباحث في أن يوضح استيعابه الكامل لكافة أبعاد المشكلة البحثية.

7- المشكلة البحثية شديدة الطموح على نحو يتطلب جهدا بحثيا مهولا يتطلب إما عدد كبير من الباحثين أو فترة زمنية طويلة على نحو مبالغ فيه.

### ب - مراجعة الأدبيات وبناء الإطار النظري

لا بد من وجود قسم بعنوان مراجعة الأدبيات يقدم فيه الباحث مراجعة نقدية للأعمال السابقة المتعلقة بالبحث المقترح، وتوضيح مساهمة الدراسة المقترحة في هذا الحقل. وهذه المراجعة لا تعني مجرد السرد أو التلخيص وإنما تقييم الأدبيات الموجودة التي تناولت الموضوع على نحو:

1- يوضح مدى إلمام الباحث بالأعمال السابقة.

2- توضيح الفجوات في الأدبيات السابقة.

3- مراجعة المفاهيم والنظريات التي تطرحها حقول معرفية متنوعة (مثل كيف تنظر علوم الاجتماع والنفس والسياسة إلى مفهوم الجندر أو الطبقة... إلخ) كمقدمة للاستفادة منها في بناء الإطار النظري للمشروع البحثي المقدم.

وعلى هذا فإن الدراسات السابقة تقدم للباحث معينا غنيا يمكن أن يستمد منها الباحث نظريات أو فرضيات أو منهجيات بحث أو مصادر معلومات، كما أن توضح للباحث جدوى استخدام مصدر معين للمعلومات أو لتجميع البيانات بناء على الفرص والمشاكل التي واجهها باحثون آخرون، كما يمكن للباحث الإطلاع على الفهارس والدوريات التي اضطلع عليها الباحثون حتى يتمكن من العودة إلى المصادر الأصلية.

بيد أن عددا من الأخطاء تشيع حين يقوم الباحثون بمراجعة الدراسات السابقة:

1- ألا يقوم الباحث عمليا بمراجعة الدراسات السابقة ولكن فقط بذكر قائمة مراجع توضح وجود كتابات سابقة لكن لا توضح محتواها.

2- أن يغفل الباحث عددا من الأعمال الرئيسية في موضوع بحثه.

3- أن يراجع الباحث عددا من الكتابات السابقة غير ذات العلاقة أو دلالة بموضوع البحث.

4- أن تكون المراجع من القدم بحيث إنها لا تضيف عنصر الجودة والحداثة على الطرق الحديثة في تناول المشكلة البحثية.

5- الاكتفاء بالسرد التلخيصي للأعمال السابقة دون توضيح علاقتها ببعض أو علاقة بالمسكلة البحثية.

6- بالرغم من مراجعة الباحث للأدبيات إلا أن المشروع لا يوضح المساهمة المتوقعة للبحث الذي ينوي القيام من ناحية المنهج أو مصادر المعلومات... إلخ.

### ج- صياغة الفروض والأسئلة البحثية الفرعية

بحكم تعقد الظواهر التي يدرسها الباحثون الاجتماعيون فإن على الباحث أن يحول المشكلة البحثية، بناء على مراجعة الدراسات السابقة وطبيعة الدراسة، إلى عدد من الفروض (التي تنشئ علاقة طردية أو عكسية بين متغيرين) أو الأسئلة البحثية الفرعية التي يعالج كل منها جانبا من جوانب المشكلة البحثية. وعادة ما تتطلب اختبارات الفروض وجود بيانات كمية ومن ثم تحليل إحصائي لها. أما الأسئلة البحثية الفرعية فعادة ما ترتبط بالاستدلال النظري من وثائق أو مقابلات شخصية أو تصريحات لمسؤولين إلى آخره.

وقد يرتكب الباحث عددا من الأخطاء عند صياغة الفروض والأسئلة البحثية الفرعية منها:

- 1- الفروض والأسئلة الفرعية غير ذات دلالة واضحة بالنسبة للمشكلة البحثية الأصلية.
- 2- الفروض والأسئلة الفرعية تتسم بالغموض والعمومية الشديدة على نحو يصعب اختبارها أو الاستدلال عليها.
- 3- بعض هذه الفروض والأسئلة الفرعية تم تناولها في أدبيات سابقة ولا يحدد الباحث جدوى تناولها مرة أخرى.
- 4- بعض الفروض والأسئلة الفرعية إما معروفة سلفا أو غير قابلة للاختبار (في حالة الفروض) وغير قابلة للإجابة عليها (في حالة الأسئلة الفرعية) لغياب البيانات أو المعلومات الحديثة.

### د- تصميم البحث ومنهجيته (Research Design):

إن أهم ما يميز العمل الأكاديمي الرصين عن الكتابات الصحفية أو الانطباعات الذاتية هو الجانب المنهجي ومدى ملائمة تصميم البحث وخطته للإجابة على الأسئلة البحثية الفرعية أو اختبار الفروض.

ولا بد أن تتضمن منهجية البحث خطوتين هامتين:

- 1- مصادر البيانات: فينبغي أن يوضح الباحث هل سيعتمد على بيانات أولية (وثائق، مواد أرشيفية، استبيانات، مقابلة، تحليل مضمون)، أم ثانوية (ما قام بجمعه باحثون آخرون من كل ما سبق) أم سيجمع بينهما.

2- كيفية تحليل وتفسير البيانات: فلا بد أن يوضح الباحث كيف سيقوم الباحث بالاستدلال العلمي المنضبط على صحة الفروض أو إجابة الأسئلة البحثية. فلو كان يعتمد على مصادر أولية وأساليب كمية فهو مطالب بالالتزام الصارم بالإجراءات البحثية المعروفة في هذا المقام بما في ذلك كيفية اختيار العينة (إن وجدت)، كيفية تطبيق استطلاع الرأي (إن وجد) بما في ذلك ماهية الأسئلة ومدى حيادها وكفايتها وثباتها وصدقيتها ووضوحها... وهكذا. وإذا كان الباحث سيعتمد على التحليل الكيفي فهو مطالب بالمراجعة النقدية والدقيقة والمنظمة للمصادر بما يتضمنه ذلك من مقارنة المصادر بعضها ببعض ورصد أي عدم اتساق أو تضارب في البيانات والتحليلات ومصادر هذا التضارب إلى وجد.

وأهم الأخطاء الشائعة في هذا المقام هي:

- 1- وصف أساليب جمع البيانات وتحليلها يتسم بدرجة عالية من عدم الوضوح والغموض والعمومية. فلا يكفي مثلا القول بأن الباحث سيستخدم تحليل المضمون دون توضيح كتاب التكويد (coding book) أو استخدام أداة الاستبيان دون تضمين استطلاع الرأي أو على الأقل أهم مكوناته.
- 2- المشروع البحثي يتضمن قائمة بعدد من الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات دون تحديد أيها أكثر ملائمة للمشروع البحثي.
- 3- الأساليب المقترحة غير ملائمة لأهداف البحث أو لطبيعة المشكلة البحثية.
- 4- لا يوضح الباحث كيفية اختباره ومدى سلامة (validity) أو درجة الاعتمادية (reliability) للمؤشرات التي سيستخدمها في جمع البيانات الكمية للاستدلال على الظواهر الاجتماعية؛ ففي الأبحاث الكمية تشغل المنهجية فصلا كاملا لتوضيح الإجراءات المنهجية المتبعة وطبيعة البيانات وكيفية بناء المؤشرات والتأكد من كفايتها وثباتها وصدقيتها.
- 5- لا يوضح الباحث كيفية تحليله للبيانات.
- 6- يتبنى البحث المدخل المقارن بدون توضيح كيفية اختيار الحالات الدراسية والإطار الذي سيتم على أساسه المقارنة.

#### عنوان المنظمة:

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: [info@arabwomenorg.net](mailto:info@arabwomenorg.net)

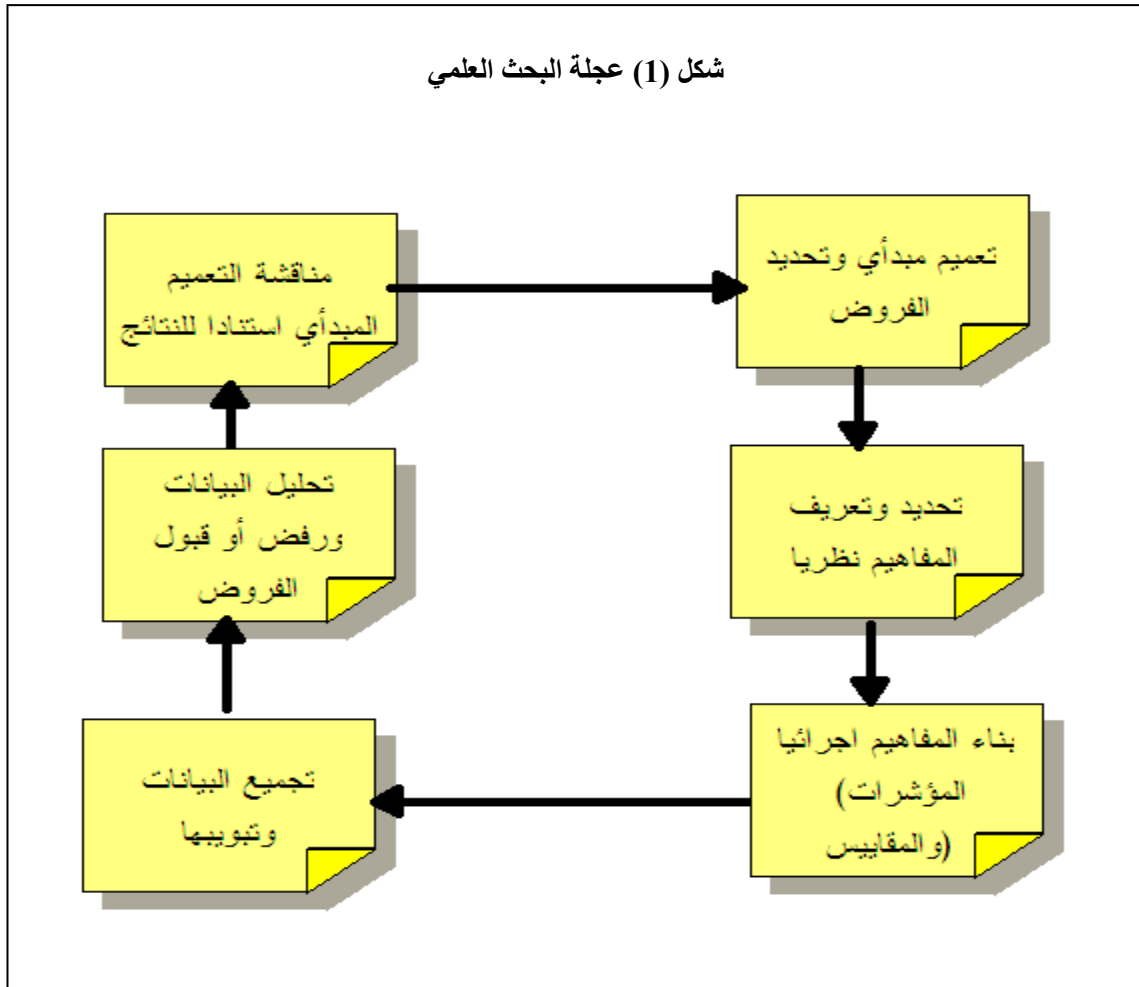
لمزيد من التوضيح نرجو قراءة الجزء التالي:

## بعض القضايا المنهجية المرتبطة بالبحث العلمي في العلوم الاجتماعية

كيف تبدأ عملية البحث في العلوم الاجتماعية؟

هي بحق عملية دائرية. وكل عمل علمي يبدأ من نقطة ما قد تتشابه أو تختلف مع نقطة البداية التي انطلق منها عمل آخر. فهناك من يبدأ من الملاحظة. فنيوتن تأمل سقوط التفاحة ثم انطلق من هذه الملاحظة للربط بينها وبين قانون عام للطبيعة يفسر انجذاب الأجسام المختلفة بعضها لبعض. وهناك من يبدأ من العبث في أرشيف إحدى المؤسسات أو على النت ليكتشف كنزا من البيانات الرقمية بشأن ظاهرة ما فيسعى لاستخدامها. وهناك من يبدأ بحثه بالرد على كتاب أو مقال يجد فيه خلافا في الاستدلال.

وأيا ما كانت نقطة البداية فالباحث مطالب بأن يمر بجميع خطوات البحث العلمي بغض النظر عن الترتيب. وهذه العملية الدائرية هي التي دفعت بعض الباحثين للحديث عن "The Wheel of Science" أي عجلة العلم. وهي عجلة يمكن تصويرها في الشكل التالي.



وهذه العجلة تترجم نفسها عمليا في تسع مراحل دون ترتيب حتمي وإن كان الباحثون دائما مطالبين بأن يمرروا بكافة المراحل سواء أثناء كتابة المشروع البحثي أو عند كتابة البحث نفسه أو عند تقديم نتائج أبحاثهم. ويوضح الجدول التالي هذه الخطوات التسع.

## الخطوات الإجرائية لعملية مشروع بحثي

الخطوات	التطبيق عن المشاركة السياسية للمرأة
1- البحث عن موضوع / مشكلة بحثية قابلة للدراسة والاختبار الامبريقي.	في الوقت الذي تتجه فيه دول العالم نحو مزيد من المشاركة السياسية لمواطنيها، فإن المرأة في كثير من المجتمعات العربية تعاني من ضعف مشاركتها السياسية. وعلى هذا يكون السؤال البحثي:
2- وجود سؤال بحثي مهم يستحق الدراسة، مع مراجعة النظريات والتعميمات المبدئية السابقة بهذا الشأن.	ما هي العوامل التي تؤدي إلى ضعف مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية العربية بالتطبيق على الأردن والبحرين والجزائر والسودان ومصر (خلال الفترة من 1990-2006)
3- مراجعة ما نعرفه عن الموضوع (مراجعة الأدبيات النظرية والإمبريقية السابقة)	توضح الكتابات النظرية والإمبريقية السابقة وجود ثلاثة أنواع من العوامل التي يمكن أن تفسر ضعف مشاركة المرأة السياسية: (1) عوامل مؤسسية وقانونية (مع إعطاء أمثلة لأهم الكتابات)، (2) ثقافية ودينية (مع إعطاء أمثلة لأهم الكتابات)، (3) اقتصادية اجتماعية (مع إعطاء أمثلة لأهم الكتابات).
4- تعريف المفاهيم الأساسية في الدراسة والوقوف عليها (جزء من مراجعة الأدبيات)	لا بد من تعريف جامع مانع لكل من: 1- مفهوم "المشاركة السياسية" بما يتضمنه من أبعاد مختلفة مثل الوعي السياسي، الاتجاهات السياسية، وفعل المشاركة من تصويت احتجاج أو دعم للخبذة الحاكمة. 2- مفهوم "العوامل المؤسسية والقانونية" بما يتضمنه من تحديد ماهية المؤسسات والقوانين التي تضع قيودا أو توفر فرصا للمشاركة السياسية للمرأة. وكذا مع كل المفاهيم الأخرى التي ستستخدم في الدراسة.
5- صياغة الفروض (علاقات بين متغيرات) وفقا للأسس النظرية المعنية بالموضوع والبيانات الامبريقية المتاحة	استنادا للأدبيات التي تمت مراجعتها يمكن صياغة الفرض التالي: 1- وجود نظام الحصص الانتخابية (الكوتا) في المجالس النيابية والمحلية (متغير مستقل)، يزيد من ميل المرأة للمشاركة السياسية (متغير تابع). 2- كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة، زاد درجة اهتمامها بمتابعة البرامج السياسية وقراءة الكتب والمقالات السياسية (كبعد مهم من أبعاد المشاركة كما عرفناها في الخطوة 4).
6- بناء مؤشرات ومقاييس كمية (أو كيفية) لقياس المفاهيم السابق تعريفها وتحديدها.	في حالة الفرض الأول المشار إليه، فإنه يمكن قياس المتغير التابع بنسبة مشاركة النساء في الانتخابات مثلا ويكون المتغير المستقل هو وجود أو غياب نظام الحصص (الكوتا) السياسية والتي تحجز للمرأة عددا من المقاعد في المجالس النيابية والمحلية. في حالة الفرض الثاني المشار إليه، يمكن قياس المستوى التعليمي للمرأة بعدد سنوات التعليم الرسمي وقياس مدى اهتمامها بمتابعة البرامج السياسية من خلال استطلاع للرأي للنساء في الدول العربية موضع الدراسة. وهكذا...
7- تجميع البيانات وسحب العينات.	هناك نوعان من مصادر البيانات: مصادر أولية يقوم فيها الباحث بجمع البيانات بنفسه (مثل استطلاعات الرأي) أو مصادر ثانوية كالاعتماد على وثائق حكومية أو حتى استطلاعات رأي قام بها آخرون. ولا يخلو البحث الاجتماعي من الجمع بينهما كلما أمكن.

الخطوات	التطبيق عن المشاركة السياسية للمرأة
8- تحليل البيانات وتفسير العلاقات	في حالة التحليل الكمي فنحن أمام دراسة تأثير المتغيرات المستقلة منفردة ومجموعة لعزل تأثير كل منها وهنا نقوم باختبار صحة الفرض من خلال واحدة من أدوات التحليل الكمي والإحصائي المتعارف عليها مثل الانحدار البسيط والمتعدد. في حالة التحليل الكيفي فالباحث يسعى إلى تقديم أدلته على وجود أو عدم وجود العلاقة بين المتغيرات بناء على الشواهد التاريخية المقارنة بين الحالات المختلفة مع مناقشة (وربما رفض) التفسيرات الأخرى التي تختلف مع النتيجة التي توصل إليها.
9- تقديم نتائج البحث للمجتمع الأكاديمي بعد دراسة مدى انساقها مع النظريات	أيا ما كانت نتائج تحليل البيانات وتفسير العلاقات فإن الباحث لا بد أن يكشف كل الإجراءات البحثية التي اتبعها ويقدم نتائجها للمجتمع الأكاديمي بكل تواضع حتى يتمكنوا من دراستها والبناء عليها. كما أن الباحث مطالب بأن يربط نتائج بحثه بما سبق وأن قدمته النظريات التي كان يختبر مقولاتها ليوضح للجماعة البحثية لماذا (لم تكن/ كانت) مقولاتها قادرة على تفسير الحالات التي قام بدراستها.

وفيما يلي بعض التفصيل لبعض المصطلحات الواردة في الجدول السابق:

1- المشكلة البحثية: هي معضلة نظرية و/أو إمبريقية يثور بشأنها جدل (غير محسوم بطبيعة الحال) يأخذ شكل ادعاءات متنافسة بشأن تفسير الواقع (Claims of facts) أو ادعاءات بشأن القيم التي ينبغي أن تسود في هذا الواقع (Claims of values). ويجتهد الباحث في أن يرحج فيها ادعاء على آخر بالأدلة الميدانية (في حال الأبحاث الميدانية) و/أو المطارحات العقلية (في حالة الأبحاث النظرية). وفي الأبحاث الإمبريقية تحديدا تأخذ هذه المعضلة شكل تأثير متغير(ات) مستقلة على متغير تابع رئيسي.

2- السؤال البحثي: هو محور اهتمام الباحث في الموضوع المدروس. وليس كل الأسئلة التي ترد على ذهن الإنسان قبالة للبحث الإمبريقي. مثلا: ماذا كان يمكن أن يكون وضع المرأة في التشريعات العربية لو كانت الدول العربية لم تحصل على استقلالها بعد؟ أو ما الذي كان يمكن أن يحدث لأوضاع المرأة العربية لو أن رئيس دولة عربية ما كان امرأة؟ هذه قضايا طريفة وموضوع لطيف للنقاش والمطارحات الذهنية نتركها للأدباء والفنانين وكاتبي السيناريوهات السينمائية. لكن كيف يمكن لنا أن نجتمع مادة علمية بشأنها أو أن نخضعها لأي بحث علمي منضبط؟ وعلى هذا فالباحث مطالب بأن يختار سؤالا بحثيا قابلا للملاحظة وتجميع المادة العلمية وفق القواعد العملية المنضبطة المتعارف عليها علميا. ولكن الأهم من هذا أن السؤال البحثي لا بد أن يكون محددًا بشدة ومصاغًا بحرفية عالية حتى لا يتوه الباحث في أتون ما لا يجدر أو يفيد بحثه. فالهدف الأهم للسؤال البحثي أن يضيق نطاق موضوع البحث.

3- النظرية: هي تعميم أشبه بقانون law-like generalization بشأن علاقة سببية بين متغير (أو متغيرات) مستقلة تؤثر في متغير تابع على نحو منتظم. ونظريات العلوم الاجتماعية بطبيعتها في حالة سيولة فعند أنصار اتجاه ما تكون النظرية معتمدة confirmed theory ومقبولة في حين أن نفس النظرية تكون موضع انتقاد شديد عند أنصار اتجاه آخر. ويأمل الباحثون (وكذا المفكرون والفلاسفة) في استنتاج نظريات تفسر الظواهر الاجتماعية بغض النظر عن المكان والزمان. فأنصار الوصول إلى تعميمات أشبه بقوانين يريدون أن يصلوا إلى

علم سياسية يمكن فيه استبدال الأسماء بالمتغيرات. فمثلا بدلا من القول إن حرية الصحافة في اليابان أدى إلى مزيد من المشاركة السياسية إلى أن نقول إن حرية الصحافة (متغير مستقل) يؤدي إلى مزيد من المشاركة السياسية (المتغير التابع). بيد أن مثل هذه النظريات العامة صعبة ولا يخلو الواقع من استثناءات تنال من عمومية هذه النظريات. وعلى هذا فقد اتجه الامبريقيون إلى التعميم في حدود معينة وفي ظل شروط بذاتها. فمثلا، يسعى أحدهم إلى اختبار مدى تأثير حرية الصحافة في الدول الديمقراطية على مدى المشاركة السياسية. وبهذا يكون قد وضع شرطا (وهو الديمقراطية) يجعل هذه النظرية متوسطة النطاق theory of middle range وليست نظرية مطلقة general theories التي صاغها ابن خلدون أو أرسطو أو هوبز.

4- المقولات النظرية أو الإطار النظري: لا يوجد عند الامبريقيين نظرية معتمدة بشكل مطلق أو confirmed theory وإنما كل النظريات عندهم مجرد مقولات نظرية أو أسس نظرية للبحث. وبالتالي فهي جميعا خاضعة للدراسة وتجميع المادة العلمية بشأنها واختبار مقولاتها والترجيح فيما بينها. فإذا ثبت صحة نظرية ما في بحث ما فهذا مزيد من الأدلة على صدق مقولاتها وليس على أساس أنها غير خاضعة لمزيد من الدراسات. وعلى سبيل المثال فهناك عشرات الكتابات النظرية التي أقيمت الجماعة البحثية في العلوم السياسية أن الثقافة الكاثوليكية بطبيعتها غير ديمقراطية إلى أن بدأت العديد من الدول الكاثوليكية في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية تتحول تباعا نحو الديمقراطية المستقرة فبدأ هذا التفسير يتراجع ولا نقول انتفى لأن الثقافة نفسها كائن حي يتطور ويتفاعل مع المتغيرات المجتمعية الأخرى (مثل الاقتصاد، والضغوط الدولية ونوعية القيادة). وساد في الفكر الغربي لفترة طويلة نفس الافتراض بشأن الثقافة الإسلامية إلى أن ظهرت عشرات الأمثلة لدول مسلمة تتحول تدريجيا نحو الديمقراطية.

5- المفاهيم: المفاهيم هي مصطلحات فنية technical terms تهدف إلى وجود لغة مشتركة بين الباحثين المعنيين بقضية بذاتها. وفي كل بحث لا بد من إطار مفاهيمي يوضح المصطلحات المركبة والغامضة والملتبسة مثل مفهوم المشاركة السياسية بما يتضمنه من أبعاد مختلفة مثل المعرفة السياسية والتوجهات السياسية ثم فعل المشاركة ذاته في الانتخابات أو الكتابة للصحف ومحاولة التأثير على صناع القرار عن طريق المظاهرات أو الاضرابات.

وتعريف المفاهيم يأخذ أشكالا عدة، والجمع بين بعضها هو السائد مثل:

1- التعريف اللغوي والمرادفي linguistic definition by synonym: كالبحت في الجذر اللغوي للكلمة والبحث عن مرادفات لها. وهو ضروري لكنه ليس كافيا فتعريف الاستبدال بأنه الطغيان أو التسلط لم يضيف كثيرا لفهمنا للاستبدال بيد أن وجود المرادفات ومعرفة الجذر اللغوي للكلمة وترجماتها في لغات قد يساعدنا في فهم تاريخ المفهوم وكيفية استخدامه في سياقات مختلفة. فمثلا مفهوم "المدني" في اللغة العربية قد يكون شديدة الالتباس لأن هذا المفهوم في الإنجليزية قد يستخدم في مقابل الحكم العسكري فهنا تترجم كلمة مدني على civil أو في مقابل ما هو ديني فتكون "مدني" ترجمة لكلمة secular، أو في مقابل ما هو ريفي فتكون "مدني" ترجمة لكلمة urban، أو ضد ما هو استبدادي فتكون "مدني" ترجمة لكلمة civic. وعلى هذا يكون مفيدا للباحث أن يحدد المفهوم على أساس من استيعاب التعريفات الشائعة لغة واصطلاحا بهذا الشأن.

2- تعريف المفهوم بحصر مفرداته definition by enumeration: وهو وارد حين تكون مفردات المفهوم ومظاهره قابلة للحصر على وجه التحديد مثل تعريف الوطن العربي بذكر أسماء الاثنين وعشرين أو تعريف حلف الناتو بالدول الممتلئة له أو تعريف الدول التي تتبنى نظام الحصر الانتخابية بذكر أسمائها.

- 3- تعريف المفهوم بتصنيفاته definition by classification: وذلك بالتفرقة بين أنواع المفردات التي تقع تحت إطار أي مفهوم كالتفرقة بين أنواع العنف الممارس ضد المرأة على أساس مصدره: عنف من الأبوين، وعنف من الزوج، وعنف في المدرسة، وعنف في الشارع...إلخ.
- 4- تعريف المفهوم بأمثله definition by example: وهو يكون مفيدا عندما تمتزج الأمثلة مع غيرها من طرق التعريف عن طريق إعطاء أمثلة لكل تصنيف من تصنيفات المفهوم. مثل تعريف الدول ذات الأغلبية المسلمة التي تضع قيودا على تعدد الزوجات.
- 5- تعريف المفهوم باستبعاد ما قد يختلط به definition by exclusion: وهي طريقة مهمة في تعريف المفاهيم التي يساء استخدامها إعلاميا وسياسيا، مثل مفهوم الديمقراطية أو مفهوم الإرهاب أو مفهوم الأصولية الإسلامية. فمثلا، يمكن استبعاد الأحزاب السياسية من تعريف مفهوم المجتمع المدني باعتباره مجتمعا أقرب إلى جماعات الضغط منه إلى منظمات تهدف إلى الوصول إلى السلطة.
- 6- التعريف الإجرائي أو التعريف بالمؤشرات والمقاييس: وهو نوع لا غنى عنه إذا كنا بصدد تعريف مصطلح مركب في بحث امبريقي. فعند الحديث عن "العنف ضد المرأة" لا بد أن يكون لدينا مؤشرات واضحة بشأن ما الذي يدخل في إطار مثل هذا العنف وما لا يدخل في إطاره. فمثلا، هل يدخل في إطار العنف ضد المرأة العقوبات البدنية التي قد يستخدمها الأب أو المدرس ضد المخطأت؟ وعلى هذا فإن الباحث مطالب بأن يحدد ما الذي يدخل في إطار "العنف ضد المرأة" بدقة حتى لا ينتهي إلى نتائج مضللة. والتعريف بالمؤشرات هام للغاية لأنه خطوة مهمة في تحويل المفاهيم النظرية إلى متغيرات كمية (أو كيفية). ولكن التعريف بالمؤشرات يحتاج إلى مراجعة حذرة للأدبيات وللتمكن من أشكال التعريف الأخرى.
- ومهارة الباحث تتجلى في قدرته على الدمج بين الأنواع السابقة. فيمكن أن يضيف مفهوما إلى آخر للتمييز بشكل أكثر دقة بين الظواهر الموجودة على أرض الواقع.
- وكمثال للدمج بين عدد من طرائق التعريف السابقة فإن كاتب هذه السطور قدم المحاولة التالية لتعريف مفهوم الديمقراطية على نحو يوضح الفرق بينها وبين ما يختلط بها من مفاهيم أخرى:<sup>1</sup>
- "الديمقراطية وأخواتها سبعة. الديمقراطية الليبرالية المستقرة ولها عناصر ستة، إن غاب واحد منها انحرفت لإحدى أخواتها. وهذا الانحراف يعني خطوة أو أكثر نحو التسلطية. وهذه العناصر هي:
- 1- حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين، وإن شاب هذه الخصيصة عيب صارت "ديمقراطية انتقائية" (شرط الشمول comprehensiveness condition). وكان المثال على ذلك الولايات المتحدة حتى عام 1920 ثم 1965 وسويسرا حتى عام 1971 وكانتا منعنا المرأة من المشاركة في الانتخابات وبعض الأقليات الأخرى.
  - 2- منافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، وإن شاب هذه الخصيصة عيب صارت "ديمقراطية غير تنافسية" (شرط التنافس competition condition) وعلى هذا فإن منع أي قوة سياسية تقبل بالديمقراطية من الدخول في الانتخابات لأي سبب ينال من شرط التنافسية.
  - 3- احترام للحقوق المدنية، وإلا تتحول إلى "ديمقراطية غير ليبرالية" (شرط الليبرالية liberalism condition) وهو مثال نظامي الحكم العنصري في جنوب إفريقيا وناميبيا حيث كانت تجري انتخابات

<sup>1</sup> Moataz Fattah, *Democratic Values in the Muslim World* (Colorado: Lynn Rienner, 2006).

- حرة ونزيهة وتداول سلمي للسلطة في ظل غياب واضح للحقوق والحريات المدنية لقطاع واسع من المواطنين الأفارقة.
- 4- وجود تعدد لمراكز صنع القرار بما يتضمنه هذا من مساءلة ومسئوليات متوازنة، وإلا تحولت إلى "ديمقراطية انتخابية" (شرط المساءلة *accountability condition*). والمثال على ذلك روسيا الاتحادية تحت ظل الرئيسين يلتسن وبوتين حيث تجري انتخابات فيها درجة عالية من التنافس بيد أنها لم تضع أيا منهما تحت مسؤولية حقيقية أمام البرلمان أو حتى العودة إليه في كثير من القرارات.
- 5- قبول كافة القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها وإلا تحولت إلى ديمقراطية غير مستقرة (شرط الاستدامة *sustainability condition*). فالتاريخ شهد عددا من القوى السياسية التي وصلت إلى سدة الحكم في انتخابات حرة نزيهة أو بوعود بإقامة نظم ديمقراطية لكنها لم تف بوعودها مثل هتلر في ألمانيا النازية أو نظام حكم مشرف في باكستان. فمع انتفاء شرط الاستدامة تنتفي قدرة الديمقراطية على إنتاج أثارها الإيجابية.
- 6- المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين ولا يقبل الناخبون بغير أصواتهم الحرة مصدرا للشرعية وإلا تحولت إلى ديمقراطية نخبوية أو ديمقراطية بلا ديمقراطيين (شرط الثقافة الديمقراطية *democratic culture condition*). فالتاريخ يشهد بالعديد من حالات التراجع عن الديمقراطية بعد إقرارها لصالح نخب عسكرية تتبنى شعارات شعبية مثل الأرجنتين والبرازيل في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات.

6- الفروض: هي اجابة أولية على سؤالنا البحثي أو تعميم مبدئي بشأن علاقة سببية بشأن ما هو قائم وحادث بالفعل نسعى لاختباره ولا بد أن يكون له أساس نظري يدعم طرحه للاختبار. فإذا سألنا لماذا يعزف معظم النساء عن المشاركة في الحياة السياسية؟ فقد يكون أحد الفروض أن النساء غير المتعلمات أقل ميلا للمشاركة السياسية. هذا الفرض مقبول علميا على اعتبار أن نظريات التحديث في العلوم الاجتماعية وضعت متغير التعليم في مركز مهم من قضية التحديث والمشاركة السياسية. بيد أن فرضا آخر كقولنا إن النساء اللاتي يجيدن كرة السلة أكثر ميلا للمشاركة في الحياة السياسية ليس مقبولا لأنه لا يوجد أساس نظري أو منطقي يمكن أن يجعل مثل هذا الفرض جديرا بالاختبار الأكاديمي.

ولا بد أن يكون ملاحظا أن العبارات المعيارية (أي الناتجة من النظرية السياسية المعيارية) لا تصلح بذاتها فروضا علمية قابلة للاختبار.<sup>2</sup> وعلى هذا فكل من العبارات المعيارية القيمة التالية لا تصح بذاتها فروضا علمية فمثلا:

- 1- العبارات التي تأخذ شكلا تقييميا *evaluative statements* كقولنا: إن الديمقراطية هي أفضل نظام حكم متاح. أو إن الفساد السياسي شر مطلق للحاكم والمحكومين، أو أن مزيدا من الاستثمار في القطاع العام فكرة حمقاء أو أن العدل أساس الملك.

<sup>2</sup> James Carlson and Mark Hyde, *Doing Empirical Political Research* (Boston: Houghton Mifflin, 2003).

2- أو أن تأخذ شكلا قيميا مقارنا comparative value statements كقولنا إن النظام السياسي الإيراني

أكثر أخلاقية من النظام السياسي التركي أو قولنا إن العلمانيين أفضل من الإسلاميين أو إن الشورى  
أعدل من الديمقراطية أو أن القطاع الخاص أفضل من القطاع العام.

3- أو أن تأخذ شكلا ايصائيا perspective statements كقولنا إن حكومة دولة إفريقية ما لا بد أن تترك

السلطة، أو علينا أن نبيع شركات القطاع العام بأسرع وقت ممكن.

كل هذه العبارات السابقة هي أقرب إلى أحكام قيميية معيارية لا تخضع بذاتها للبحث العلمي إلا إذا تحولت إلى  
فروض علمية عبر الانتقال من النظرية السياسية المعيارية إلى التحليلية ثم الامبريقية. وكل فرض بالضرورة  
يأخذ شكل علاقة سببية مبدئية (ستخضع للاختبار الامبريقي) بين متغيرين اثنين. بما يعني أن كل فرض يشتمل  
على أكثر من متغيرين لا بد أن يعاد تحويله إلى فرض بمتغيرين اثنين فقط.

مثال: الفرض القائل بأن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وأن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي  
إلى مزيد من الاهتمام بالسياسة لا بد أن يتحول عند الاختبار الامبريقي إلى فرضين يكون في أحدهما مستوى  
الدخل متغيرا تابعا وفي الآخر يكون متغيرا مستقلا. وعلى هذا فإن مستوى الدخل يعد متغيرا وسيطا  
intervening variable على النحو التالي:

• كلما ارتفع مستوى التعليم لدى المواطن، ارتفع مستوى دخله.

• كلما ارتفع مستوى دخل المواطن، زاد اهتمامه بالسياسة.

7- المتغيرات: يمكن تعريف المتغيرات على أنها خصائص للظواهر محل الدراسة. ومن اسم المتغير فلا بد أن  
يكون هناك تغيير في قيمه. والمتغير مرتبط بالضرورة بوحدة التحليل محل الفرض. فلو كان الحديث عن عزوف  
المرأة العربية عن المشاركة السياسية فوحدة التحليل بالضرورة هي "المرأة" العربية كفرد. وبشأن هذا الفرض  
تكون هناك عدة متغيرات مثل: عمر المرأة الذي يأخذ قيما متفاوتة (هذا المتغير قد يأخذ قيما من 18 إلى 80 سنة  
مثلا) ومستوى تعليمها (وهو متغير يأخذ قيما من قبيل أمة، تعليم غير نظامي، تعليم أساسي، تعليم جامعي إلخ)  
ومستوى مشاركتها السياسية (وهو متغير يأخذ قيما من قبيل لا يشارك ولا يهتم، يتابع ولا يشارك، يشارك على  
نحو متقطع، يشارك على نحو دائم). ولو كان الفرض المطروح بشأن العوامل التي تتحكم في كفاءة المؤسسات  
الخدمية للقيام بدورها فإن وحدة التحليل ستكون المؤسسة وهو ما يربطها بمتغيرات من قبيل عدد العاملين في  
المؤسسة (وهو متغير يأخذ قيما من 10 إلى 1000 موظف مثلا على حسب الحالات موضع الدراسة)، أو  
متوسط سن العاملين فيها، أو اقترابها أو بعدها عن عاصمة الدولة... إلخ.

وعند الحديث عن المتغيرات لا بد من التفرقة بين متغير تابع نريد تفسيره (مثل كفاءة مؤسسة حكومية أو السلوك  
التصويتي للناخبين أو رضا المرأة عن وضعها الاجتماعي) ومتغيرات مستقلة نختبر تأثيرها على المتغير التابع  
(مثل عدد العاملين في المنظمة أو مستواهم التعليمي ضمن متغيرات أخرى لتفسير كفاءة المؤسسة؛ أو مستوى  
التعليم ومستوى الدخل).

8- مؤشرات المفاهيم وقياس المتغيرات: دارسو السياسة والإدارة والاجتماع ليسوا محظوظين كأقرانهم في علم  
الاقتصاد مثلا. فمعظم المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد هي بذاتها متغيرات رقمية. فمتغيرات نسب البطالة،  
ومستوى الدخل المتاح للتصرف، ومعدل النمو الاقتصادي، والكمية المعروضة من النقود ... إلخ. هي مفاهيم  
قابلة للقياس الكمي المباشر.

ولهذا يواجه دارسو العلوم السياسية مشكلة الحاجة لمؤشر يقاس به المفهوم حتى يتحول من مفهوم نظري إلى متغير قابل للقياس الكمي. وعلى هذا يشيع في الدراسات الاجتماعية مفهوم المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد (socio-economic status) ويستخدم هذه المفهوم على نحو كلاسيكي في تفسير التوجهات والسلوك السياسي والاجتماعي والسياسي للأفراد. لكن تحويل هذا المفهوم إلى متغير قابل للقياس يتطلب استخدام مؤشرات. أهم مؤشرين يستخدمان في هذا المقام هما سنوات التعليم الرسمي التي حصل عليها الفرد، ومستوى الدخل الذي يحصل عليه الفرد في فترة زمنية معينة.

فلو أردنا أن نعرف ما هي طبيعة العلاقة بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد وموقفه من تطبيق الشريعة الإسلامية فإنه من المهم كذلك أن نبحث عن مؤشرات لقياس "موقف الفرد من الشريعة الإسلامية". الطريقة الأسهل في هذا المقام أن يسأل الفرد عن رأيه في تطبيق الشريعة الإسلامية على نحو مباشر في استطلاع للرأي مثلاً. لكن مثل هذه الطريقة في السؤال المباشر قد تكون مضللة لأن بعض الناس قد يقبلون من الشريعة الإسلامية بعض جوانبها دون البعض الآخر. كما أن مفهوم الشريعة الإسلامية قد يعني للبعض ما لا يعنيه لآخرين. وعلى هذا فتفكيك المفهوم المركب "disintegration" من أجل قياسه عبر مؤشرات يكون له قيمة علمية كبيرة. فإذا أخذنا المثال السابق فإننا قد نصل إلى هذه الفروض (بما تحويه من متغيرات هي في الأصل مؤشرات لقياس المفهومين الأساسيين "الوضع الاقتصادي والاجتماعي" و"الموقف من تطبيق الشريعة الإسلامية").

1- كلما زاد مستوى تعليم الفرد، زاد قبوله للتعامل مع البنوك غير الإسلامية.

2- كلما زاد مستوى دخل الفرد، قل تأييده لفرض لبس الحجاب على المرأة.

3- كلما زاد مستوى تعليم الفرد، قل تأييده لتطبيق حد السرقة.

4- كلما زاد مستوى دخل الفرد، قل تأييده لأن تراث البنات نصف ما يرث الإبن.

يمكن الآن أن نطور استطلاعاً للرأي ونسأل فيه المبحوثين عن مستوى دخلهم ومستوى تعليمهم ومدى موافقتهم أو رفضهم من فرض الحجاب، والتعامل مع البنوك غير الإسلامية، وتطبيق حد السرقة حتى نقيس هذين المفهومين المركبين: "الوضع الاقتصادي والاجتماعي" و"الموقف من الشريعة الإسلامية". والمفهوم المركب، وهي معظم المفاهيم التي تستحق الدراسة في العلوم السياسية مثلاً، هو المفهوم الذي يحتوي على أبعاد كثيرة وديناميكيات تفاعل داخلية. فمثلاً مفهوم المشاركة السياسية يتطلب مناقشة درجة الوعي أو المعرفة السياسية (بعد أول)، التوجه والتفضيلات السياسية (بعد ثاني)، فعل المشاركة ذاته (بعد ثالث). وبعد المشاركة نفسه ينطوي على أبعاد أخرى تحتاج إلى مناقشتها مثل: التصويت في الانتخابات السياسية وغير السياسية، المشاركة في مظاهرات...إلخ.

#### 9- مراجعة الأدبيات:

وهي لا تعني مجرد العرض السلبي للكتابات السابقة في الموضوع، وإنما تعني مراجعة الاتجاهات النظرية والإمبريقية بشأن موضوع ما، والتفاعل معها من خلال توضيح مساحات الاتفاق والاختلاف بينها وأوجه الاستفادة منها مثل الاستعانة بها في اقتراح فروض، أو اقتراح مصادر مختلفة للمعلومات والبيانات، أو رسم خريطة للمفاهيم والنظريات المختلفة بشأن موضوع الدراسة.

يحتاج من يراجع الأدبيات أن ينفصل عما يقرأ كي يكون قادراً على تكوين رؤية مستقلة. والناقد عادة يمر بمراحل ثلاثة مرحلة النقل، ثم النقد ثم الابتكار والإضافة. وهذه الإضافة إما أن تكون بتقديم طرح بديل أو بتوضيح الخلل الموجود في الطرح الأصلي.

ولا بد أن يكون الباحث مستعداً لتقديم معيار لاختيار المراجع محل النقاش والمراجعة. فالانتقائية في المراجع تنال من حياد الباحث ومصداقيته حيث يشيع في الباحثين الملتزمين بأيدولوجية بعينها الميل لانتقاء المراجع وكذا الملاحظات والظواهر التي تؤيد وجهة نظرهم وهو ما قد يصلح في برنامج حزبي أو رؤية فلسفية بشأن قضية ما ولكن لا يصح على الإطلاق في الأبحاث الامبريقية التي تستحق هذا الوصف.

ولا بد أن يتفاعل الباحث مع الأدبيات فيوضح ما هي حدود استفادته منها أو لماذا لم يستفد منها وفي كل الأحوال التعقيب عليها.

10- حدود اختيار الحالات الدراسية: هناك قانون التناقض بين الدقة (validity) والتعميم (generality). فمن الصعب أن تكون أكثر دقة وأكثر تعميماً في نفس الوقت. فالذي يهتم بحالة بذاتها تاريخياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مثل جمال حمدان في دراسته لشخصية مصر، لن يكون معنياً بالتعميم لكن يمكن لباحثين آخرين في المجتمع الأكاديمي أن يطوروا من الأبحاث الخاصة بشأن حالة بذاتها (مصر مثلاً) فروضاً بشأن حالات أخرى (hypothesis building). ولكن عندما يقارن الباحث بين عشرات الحالات الدراسية لاختبار العلاقة بين عدة متغيرات فإنه بهذا يفقد الدقة لصالح الرغبة في التعميم وكأنه بهذا مهتم باختبار الفروض (hypothesis testing) من خلال دراسات ممتدة (extensive study) على حساب الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة والعميقة لو اختار عدداً أقل من الحالات (intensive study).

للمراسلة:

منظمة المرأة العربية، 25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: [info@arabwomenorg.net](mailto:info@arabwomenorg.net)